

الطفولة في الجزائر، نظرة استشرافية Childhood in Algeria, a Look Forward

أ.د. جابر نصر الدين ود. تاويريت نور الدين
قسم علم النفس - جامعة محمد خيضر بسكرة

Abstract:

This intervention attempts to predict the future image of children in Algeria. For the sake of information, a number of indicators involved in this paper interrupts the follower of the situation of childhood in Algeria.

In the social field, the phenomenon of child labor has grown considerably, as showed by the statistics, in addition to the increase in the rate of behavioral deviations, the spread of school dropout and illiteracy, the weakness of family control and moral deterioration, weakness in the media and educational aspect of the child.

Therefore, we will look at the future of childhood in Algeria with a forward-looking perspective, which will be determined through the content of this paper.

ملخص:

تحاول هذه المداخلة وبمنظرة استشرافية استطلاع ملامح الصورة المستقبلية للطفولة في الجزائر. وللعلم فإن المتتبع لحال الطفولة في الجزائر تستوقفه جملة من المؤشرات ضمنيتها هذه الورقة.

ففي المجال الاجتماعي تنامت ظاهرة عمالة الأطفال بشكل كبير كما تثبته الإحصائيات، بالإضافة إلى تسجيل ارتفاع في معدل الانحرافات السلوكية، وانتشار التسرب المدرسي والأمية، وضعف الضبط الأسري والتدهور الأخلاقي، وضعف في الجانب الإعلامي والتنقيفي للطفل، وانتشار حالات فقر الدم والحساسية ونقص المناعة بين الأطفال.

ومن هنا سنستطلع مستقبل الطفولة في الجزائر بنظرة استشرافية، ستحدد ملامحها من خلال مضمون هذه الورقة العلمية.

تمهيد:

لا يخفى على أحد أن الاستثمار الحقيقي والمنتج يكمن أساسا في التكفل والرعاية المستمرة للفرد في مختلف الأصعدة، وبخاصة في مرحلة الطفولة. فالطفولة وكل ما تحويه الكلمة من معاني البراءة، والمستقبل، والنمو، والأمل، تمثل ثلثي عدد

سكان الجزائر حيث تشير آخر الإحصائيات لسنة 2004 أن عدد الأطفال بلغ 9 ملايين و600 ألف طفل، أي ما نسبته 30% من المجموع السكاني، كما يمثل الأطفال الدين تقل أعمارهم عن 18 سنة 63%، فيما تتجاوز نسبة هؤلاء ممن تقل أعمارهم عن الخمس سنوات 20%.

وبالرغم من المجهودات، والسياسات المنتهجة، ومنذ سنوات من قبل مؤسسات الدولة من أجل رعاية وخدمة هذه الشريحة الهامة والحساسة في الهرم السكاني، فإن المؤشرات التي أفرزها التغير الاجتماعي توحى بان عالم الطفولة في بلادنا يعاني جملة من المتاعب والمنغصات، في النواحي التربوية والتعليمية والسلوكية والصحية، وانطلاقا من هذه الوضعية تحاول هذه المداخلة وبمنظرة استشرافية استطلاع ملامح الصورة المستقبلية للطفولة في الجزائر، بعد الوقوف على حجم المخاطر التي تهدد عالم الطفولة في الجزائر.

فالممتنع لحال الطفولة في الجزائر تستوقفه جملة من المؤشرات.

* ففي المجال الاجتماعي، نسجل:

- تنامي ظاهرة عمالة الأطفال، حيث كشفت دراسة مسحية حديثة قام بها عدد من الأكاديميين الجزائريين عن تنامي هذه الظاهرة في الجزائر، حيث بلغ عددهم حسب هذه الدراسة 1.8 مليون طفل مقحم في سوق الشغل موزعين حسب بعض المتغيرات الديموغرافية كما يلي:

العدد الإجمالي	العمر 6-13 سنة	الإناث	السن لا يتعدى 15 سنة	أيتام الأب أو الأم	مناطق ريفية
1.8 مليون	1.3 مليون	56%	28 %	15.4%	52.1%

المصدر:

(http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=181007&version=1&t..)

كما أشار المسح الأول لهذه الدراسة أن عدد معتبرا من الأسر المستجوبين أقرروا بعلمهم بانخراط أطفالهم في مختلف الأعمال الشاقة للمساعدة المنزلية، أي أنهم يقومون بعدد من الأعمال غير مدفوعة الأجر، انجر عن هذه العمالة التغيب المدرسي خاصة في المناطق الريفية والشبه حضرية.

كما أوضحت الدراسة ذاتها أن الأطفال المشتغلين على نحو غير شرعي هم في أغلب الحالات أبناء لأمهات ذوات مستوى تعليمي منخفض، أو لأمهات الأكثر فقرا بنسبة 20%.

وقسمت الدراسة ذاتها منظومة تشغيل الأطفال في المنطقة العربية إلى أربعة مجموعات وضعت الجزائر في المجموعة الرابعة التي تضم إلى جانبها كل من الصومال، جيبوتي، العراق، فلسطين، لأنها البلدان الأكثر تعرضا للظروف الاستثنائية. ومن أسباب تنامي هذه الظاهرة - الفقر .

- تدني مستوى التعليم .
- تدني العائد الاقتصادي، والاجتماعي من التعليم .
- العادات والتقاليد السائدة في بعض المناطق، كإجبار عدد من الإناث في القرى والأرياف على ترك مقاعد الدراسة لمساعدة أمهاتهن في الأعمال المنزلية .
فعمالة الأطفال هي نتيجة حتمية لحالة الركود الاقتصادي العالمي واعتماد أرباب العمل على اليد العاملة الرخيصة وغير المتمرسية، هذا إضافة إلى العوز المادي، مما يضطر أولياء الأمور إلى الدفع بأبنائهم للعمل بأي مهنة لكسب لقمة العيش .
كما تبرز خطورة مختلف المهن لاسيما الحساسة على صحة الأطفال، إذ تكون ظروف العمل كارثية ولا تراعى فيها الشروط والمقومات الإنسانية المطلوبة، كالأعمال التي تعتمد على: الأكسيدات المعدنية، تركيب الأجهزة الإلكترونية، ودهن السيارات والحدادة والنجارة، وكل ماله علاقة بالمواد الكيميائية لها تداعيات على أجساد الأطفال، عنف وضرب ضد الأطفال من أرباب العمل إلخ.

- ارتفاع في معدل الانحرافات السلوكية:

نشرت القيادة العامة للدرك الجزائري تقريرا شاملا تناولت فيه منظومة القصر في الجزائر، حيث تشير الأرقام إلى ابتلاع الجريمة بمعدلاتها المخيفة لقطاع هائل من الأطفال، وصلت فيه نسبة هؤلاء إلى 90 % يتوزعون بين مذنبين و ضحايا، حيث سجل التقرير تورط قرابة 34 ألف قاصر في مختلف أشكال الإجرام و أبرزها السرقة، و أن في الفترة ما بين 1998 و 2003 أن ما يعادل 55% من القصر ارتكبوا جرائم و جنح، مع الإشارة إلى أن الذكور يشكلون الأغلبية الساحقة ب 97 % من القصر المتورطين، في حين نجد الفئة العمرية الأكثر من 16

إلى 18 عاما بـ 9743 على رأس القائمة قبل شريحة 13 إلى 16 سنة بـ 4612، دون إغفال ذوي العشر سنوات الذين وصلت أعداد المذنبين منهم إلى 284 طفلا.

(http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=181007&version=1&t..)

وفي سنة 2004 سجلت مصالح الأمن الوطني 10965 حدث - طفل - متورط في شتى أنواع الجريمة. كما وصل عدد الأطفال المتورطين في قضايا القتل إلى 25 طفلا خلال سنة 2005، و أن عدد الأطفال الذين قتلوا عمدا وصل إلى 28 طفلا، منهم 22 ذكرا و 6 إناث.
(<http://www.womengateway.com/arwg/Algiers/wajh.htm>)

ومن الانحرافات السلوكية المنتشرة أيضا بين فئة واسعة من أطفالنا:

- بيع وتعاطي المخدرات.
- تنامي ظاهرة العنف لدى الطفل الجزائري.
- تشرد الأطفال حيث وصل العدد إلى 3485 طفل.
- زيادة حالات الفرار (الهروب) من المنزل حيث وصلت سنة 2005 إلى 2411 طفل.
(<http://www.womengateway.com/arwg/Algiers/wajh.htm>)
- تورط الأطفال في نشاطات الدعارة والاستغلال الجنسي لجسد الطفل.
- التسول.
- زيادة حالات العنف الممارس على الأطفال، حيث يبين التقرير السابق لقيادة الدرك الوطني أن سنتي 2002 و 2003 عرفتا 1100 جريمة وجنحة ضد القصر، 26 % منها جريمة جرح عمدي، كما استخدمت جماعات الإجرام 500 قاصر في قضايا بيع وتعاطي المخدرات.
- انتشار التسرب المدرسي والامية:

إذا ما تمعنا في المدرسة كنظام أو كمؤسسة تتكون من عناصر، فهي بيئة جغرافية ومحيط إنساني يشتمل على فئات عمرية مختلفة سنا وثقافة وانتماء اجتماعيا، بالإضافة إلى قواعد ونظام داخلي ومقرات وحصص، وهذا ما يؤهل المنتسبين إليها من اكتساب المعايير والضبط الاجتماعي والتعايش والتوافق مع الآخرين، إضافة إلى أهدافها التعليمية وتكوينية.

فالمدرسة ليست محضنا لبث العلوم والمعارف فحسب، بل هي نسيج معقد من العلاقات، ففيها تتوسع دائرة العلاقات الاجتماعية، ويتعلم الطفل في جوها المزيد من الاتجاهات، والمعايير

والأدوار الاجتماعية، والحقوق والواجبات، وضبط الانفعالات، والانضباط السلوكي والتوفيق بين حاجياته وحاجيات الغير. فالمدرسة لها أثرها الفعال في سلوك الأطفال وتوجهاتهم في المستقبل، كما أننا ومن خلالها نستطيع أن نكتشف عوارض النبوغ مبكرا والانحراف أيضا، مما يهيئ الفرصة المبكرة لعلاجها قبل استفحالها.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الجهات الوصية في ميدان التربية والتعليم، الأمر الذي سمح بالزيادة في عدد المتحقيين بالتعليم، فإن هناك أعداد كبيرة من الأطفال حالت ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية دون الاستفادة من نعمة العلم والمعرفة، وخاصة في المناطق النائية. حيث يشير تقرير اليونسكو إلى وجود 08 ملايين طفل في سن الالتحاق بالمدارس ظلوا خارجها من بينهم 700 ألف طفل جزائري.

(http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=181007&version=1&t..)

وإذا كانت الإحصائيات الرسمية تؤكد أن نسبة الدخول المدرسي لسنة 2005 قد بلغت 94.8%، فإن 10% من الأطفال محرومون من الدراسة، و أبناء المد اشر الضحية الأولى.

(<http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=107>)

3)

أما نسبة التحاق الشباب بالمرحلة الثانية للدراسة عن 40 % من الشريحة العمرية التقريبية 12-18 سنة وما يقرب من 90 % يبلغون الصف الخامس من المرحلة الأولى، لكن عدد اللذين يصلون المرحلة الثانية يتقلص، إذ لا يزيد على طالبيين من بين كل ثلاثة في الجزائر.

أما معدلات الرسوب في المستوى الثاني مرتفعة بالجملة لكن تظل أقل لدى الإناث، أي 31 % ذكور مقابل 24 % من الإناث.

(http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=181007&version=1&t..)

ومن مآخذ التعليم في بلادنا نذكر ما يلي:

- تغليب الجانب الكمي على الجانب الكيفي، نظرا لارتفاع الطلب الاجتماعي على التعليم.

- التعليم في الغالب لا يقوم على فلسفة تربوية محددة المعالم، وهو بذلك يفتقر إلى قاعدة أساسية مهمة تنظمه وتوجهه.

- أهداف التربية والتعليم، إن وجدت في غياب فلسفة تربوية محددة، عبارات تغلب عليها الصفة الإنشائية، ولذا يصعب تجسيدها في أهداف سلوكية أو إجرائية، يمكن تطوير خبرات تعليمية لتحقيقها أو تطوير وسائل تقويم لقياس مدى ما يتحقق منها.

- يغلب على التعليم وأساليبه الصفة التقليدية التقينية التي لا تهتم كثيرا بخصائص التعلم وطبيعة المتعلم واستعداداته وميوله واهتماماته، كما لا تزال القوة والعنف الأسلوب السائد الذي يغلب في أكثر مدارسنا.

- أغلبية العاملين في التعليم من معلمين ومدراء ومشرفين وموجهين وإداريين وتقنيين غير متكونين تكويناً مهنيًا كافياً لمزاولة الأعمال التربوية والتعليمية.

- انعدام التربية ما قبل المرحلة الابتدائية في العديد من المدارس والمناطق.

- كما تنتشر في مؤسساتنا التعليمية مظاهر العنف المختلفة وازدادت أعراضها حدة وخطورة مثل التمرد على القواعد والنظام الداخلي للمدرسة، أو سرقة أو إتلاف أثاثها والاعتداء على الزملاء، وعلى المدرسين، والتغيب والهروب من المدرسة لاسيما في المناطق الشبه حضرية والنائية، إضافة إلى ضعف الضبط الصفي والمدرسي عموماً.

حيث وجد العلماء أن فشل الطفل في المدرسة يهيئ مدخلاً للانتماء إلى بعض العصابات الجانحة، حيث يحقق من خلالها بعض ما فشلت المدرسة في تحقيقه. (عدنان الدوري، 1985، ص 149)

- ضعف الضبط الأسري و التدهور الأخلاقي:

فالإنسان يولد في أسرة هي قدره في الحياة، فقد يولد في أسرة فقيرة أو متوسطة الحال أو غنية، وقد ينحدر من أسرة ممتدة كبير الحجم أو من أسرة نووية صغير، وقد يكون الطفل الأول أو الطفل الأخير في عائلته، وقد يصبح الذكر الوحيد بين الإناث أو الأنثى الوحيدة بين الذكور، وقد يعيش مع والديه أو احدهما أو بدونهما، فهذه الخصائص وغيرها تحدد مسارات حياة الفرد و

تسهم إلى حد كبير في رسم معالم صحته النفسية و الاجتماعية والجسمية والعقلية والروحية منذ طفولته.

وهناك ملاحظة هامة وهي أن هناك نوع من التراخي لدى الأهل تجاه سلوك الأطفال بحيث يظهرون درجة عالية من التسامح تجاه بعض السلوكيات المنحرفة، باعتبارها أفعالا طائشة عابرة، لا يجوز أن يكون الطفل الصادر لها موضع ملاحقة جزائية، نظرا لما تسببه له ولوالديه هذه الملاحقة من متاعب، وإساءة معنوية تمس بشرف الأسرة، وأحيانا أخرى ينخرط سلوكه ضمن المفاهيم السلوكية للراشدين في محيطه، فلا يعيرون أي اهتمام لما يصدر عنه لأنهم أنفسهم يقدمون على هذه الأفعال، وإن كانت مجرمة قانونا، باعتبارها وسيلة من وسائل كسب العيش و تسيير الأمور الحياتية اليومية.

وفي هذا السياق يشير التقرير السابق للقيادة العامة للدرك الوطني عن إحصاء 300 ألف طفل محروم من الرقابة الأبوية وما يمكن استنتاجه من جملة الملاحظات والمؤشرات أن للظروف الاقتصادية وللأوضاع الاجتماعية للأسرة في الجزائر علاقة بانحراف أفرادها خاصة الأطفال منهم، فالأسرة المتصدعة معنويا وماديا تعد مهدا لمختلف أنواع السلوكيات الإجرامية والانحرافية. بينما تشكل الأسرة السوية المتماسكة في بنائها والمرتنة في علاقاتها داخليا وخارجيا جهازا مناعيا قويا يحمي أبنائها من الوقوع في الجريمة والانحراف عموما، وإن كان هذا التفكك ليس العامل الوحيد في تفسير الانحراف إلا أن له دورا ملموسا ورئيسيا لا ينكر.

– ضعف في الجانب الإعلامي والتثقيفي للطفل:

حققت الجزائر قفزة نوعية في مجال تطوير وانتشار وسائل الإعلام، وأضحت هذه الوسائل مظهرا من مظاهر التقدم الحضاري، وجسرا للتواصل بين الأفراد والجماعات، فهي من أهم أدوات التثقيف في المجتمع، حيث لها قوة هائلة في التأثير على الرأي العام. وبالنسبة لتأثير وسائل الإعلام على سلوك أطفالنا وعلى شخصيتهم بشكل عام هناك حقيقتان لا يمكن إنكارهما اليوم، الأولى، وهي أن وسائل الإعلام وبخاصة التلفزيون بات يفيض بمشاهد العنف والانحراف والجريمة، والثانية وأن الناس صارت تلتهم هذه المشاهد بشغف شديد.

وفي مجال ما يقدم كأدب للأطفال في بلادنا يمكن الوقوف على الملاحظات الآتية:

- أن ما يخصص من مادة إعلامية موجهة للأطفالنا يمثل النزر القليل في مقابل ما تحتاجه هذه الفئة العمرية الحساسة من تثقيف وتوجيه رعاية.

- وأن ما يقدم للأطفالنا يبتعد في الكثير من مضامينه عن الانتماء الثقافي وألقيمي والروحي للأطفالنا.

- تميل بعض وسائل الإعلام إلى إظهار المجرم أو المنحرف والشاذ في صورة بطل، الأمر الذي يجعل منه نموذجا حيا لأكثر من طفل ومراهق وبالغ، وتصبح بالمقابل الأجهزة المختصة بملاحقة المجرم محل سخرية واستهزاء.

وفي مجال السينما مثلا يقول العالم الفرنسي شارل كولار Ch. Collard: [أن السينما تؤثر في الأطفال من ثلاثة أوجه، فهي أولا توحى للطفل بفكرة الجريمة، ثم ومع مرور الوقت قد تدفع به إلى تنفيذها، فضلا عن ذلك فإنها تميت فيه الحاسة الخلقية].

ونفس الملاحظات خلص إليها الباحثان بلومر Blumer وهانزر Hanser في بحث أجرياه في أمريكا، حيث يؤكدان على أن الأفلام تلعب دورا هاما في مخيلة الأطفال وتشكل السبب المباشر على الأقل في 10 % من الجرائم المرتكبة من طرفهم. (دردوس مكي، ص 154، 155)

- انتشار حالات فقر الدم و الحساسية و نقص المناعة بين الأطفال:

تشير بعض الإحصائيات أن نسب الولادات في الجزائر في تراجع، حيث بلغت 669 ألف مولود جديد خلال سنة 2004 يقابلها وفاة 30 ألف مولود جديد سنويا، أي ما يمثل 45 حالة من بين ألف مولود، كما بقيت نسبة الوفيات مرتفعة، كما تشير الأرقام إلى تسجيل 10% من الأطفال الجزائريين لم يحصلوا على تلقيح ضد الكزاز، والتلقيح ضد البوحمرن لم يشمل 35% منهم والأخطر من كل هذا أن 30% من أطفال الجزائر يعانون من سوء التغذية.

(<http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1073>)

في ضوء ما تقدم فإننا نستطلع مستقبل الطفولة في الجزائر بنظرة استشرافية، هذه بعض ملامحها:

***على المستوى السلوكي :**

معطيات الواقع والإحصاءات المختلفة تؤكد على أن كل الفئات العمرية في بلادنا ترتكب فيها أعمال الانحراف والجريمة، ولكن بحكم الخصائص السيكولوجية والبيولوجية فان الفئات العمرية الصغيرة خاصة فئة المراهقين والشباب مهياة أكثر من غيرها من الفئات لتنتشر فيها السلوكات المنحرفة وبأشكال ومظاهر مختلفة، خاصة إذا ترافق معها توفر عوامل أخرى كالزيادة في عدد الأطفال المتسربين من الدراسة، وقلة هياكل الاستقبال وتوجيه هؤلاء، وغياب الضبط الأسري والاجتماعي والتفكك العائلي والفقر...الخ.

***على المستوى الأسري:**

حظيت الأسرة بقدر الكبير من اهتمام الباحثين والدارسين، ويكاد يجمع علماء النفس والاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي على أن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية المسؤولة عن تطور شخصية الفرد من النواحي المختلفة، فهي القاعدة المشتركة التي ينطلق منها كل باحث في طبيعة السلوك البشري.

والأسرة الجزائرية عرفت وستعرف المزيد من التغيرات إن على مستوى الحجم (العدد) أو على مستوى الوظائف الموكلة إليها، وأيضا على طبيعة التنشئة الأسرية المتبعة فيها، وذلك لزيادة فرص خروج المرأة للدراسة والعمل، وزيادة الظروف الاقتصادية تعقيدا، الشيء الذي يوحى بتقليص عدد الأسر الممتدة مستقبلا وارتفاع في عدد الأسر النووية أو الأقل حجما من حيث عدد أفرادها.

وإذا كان الاهتمام الأول والأساسي ينصب على الأسرة فلأنها تصنع الإنسان الاجتماعي، ولأنها النافذة التي يطل منها الإنسان على المجتمع، مزودا بما يجب أن يتزود به ليرى الناس ويتعامل معهم كواحد منهم تربطهم رابطة المصير المشترك في مجتمع واحد و امة واحدة، وهذا ما يجعل الأسرة الركن الأساسي في البنية الاجتماعية والمطلوب منها في بلادنا كثير وكثير

جدا، مما يوجب تهيئتها التهيئة الكافية لتلبية ما يطلب منها، لأن الظروف السيئة والمشاكل التي تعيشها العديد من الأسر الجزائرية قد تكون من العوامل المولدة للسلوك الإجرامي والانحرافي عموما لدى شريحة كبيرة من الأطفال.

* على مستوى التربية و التعليم:

بالرغم مما طرأ في الوقت الحالي من تبدل وتغير في المجتمع وفي سياسة التعليم وهيكله المدرسة وبرامجها، ومن الزيادة الملحوظة في عدد الملتحقين والمسجلين بالمدارس، والانجازات المحققة، والاعتمادات المالية المخصصة، وسياسات الإصلاح المتبعة، فان المعطيات المنتشرة في الكثير من مؤسساتنا التربوية والتعليمية، والمتزامنة مع الزيادات الكبيرة المحتملة في الطلب الاجتماعي على التعليم في السنوات المقبلة وما سيقابله من نقص في بناء وتجهيز هياكل المستقبل أو التأخير في وتيرة وأجال انجازها.

وما سينجم عن ذلك من اكتظاظ، وقصور واضح في عدد المكونين المؤطرين لأطوار ومراحل التعليم المختلفة، الأمر الذي سيزيد من اتساع رقعة الفشل الدراسي، وارتفاع عدد المتسربين من المدرسة، مع عجز مراكز استيعاب وتوجيه العديد منهم وتهيئتهم خاصة للحياة المهنية.

ومع الزيادة المحتملة في معدل الفقر والبطالين في الجزائر، نتيجة ضعف قدرة المؤسسات الاقتصادية في الصمود أمام شراسة المنافسة في ظل عولمة الاقتصاد، وعجز معيلي الأسر على تلبية حاجيات أفرادها من التعليم، فإننا نتوقع مستقبلا زيادة نسبة الأمية - خاصة الأمية الحضارية - بين الأطفال لاسيما في الأوساط الفقيرة.

كما أن الوتيرة والإجراءات التي تعتمد في فتح مؤسسات الرعاية البديلة (التعليمية ودور الحضانة والتعليم التحضيري ...) لاسيما الخاصة منها، وما يقابلها من ضعف وتقصير في المتابعة لمحتوى ما يقدم لأطفالنا من قبل وزارات الوصايا، يجعلنا نتوقع مردود تعليمي وتربوي يحمل في ثناياه بذور صراعات فكرية وحتى ايديولوجية، ينذر بالمزيد من اختلافات الانتماء والهوية في بلادنا.

فهذه الوضعية ستزيد حتما من تخلف المدرسة الجزائرية ومؤسسات الرعاية البديلة عن تلبية الحاجات التعليمية والتربوية الملحة التي يريدها المجتمع الحالي لأطفاله.

***على المستوى الإعلامي والثقافي:**

المنتبغ لما يقدم لأطفالنا من بعض المواد الإعلامية في وسائل الإعلام المختلفة يلاحظ عليها العمل على تبسيط وجع السلوك المنحرف والشاذ مألوفا familiariser عند المتلقي، و قد يتعدى ذلك التأثير إلى عملية التقليد خاصة لدى الأطفال و المراهقين، و هذا ما يزيد من رغبة الإنسان في العنف، أو يضاعف من قوة العنف الكامنة و من التعبير عنه، أو يعلم الأطفال والمراهقين بعض الأساليب المناسبة لظهوره أو للتخلص من المسؤولية المترتبة على ارتكابه، أو ربما يساعد على تخفيف الإحساس بالخطأ أو الشعور بالذنب عند ارتكابه. وإذا استمر الوضع الإعلامي لأدب الطفل في بلادنا على هذه الوتيرة فإننا نتوقع جيلا مستهلكا غير قادر على الإنتاج الفكري، مبتور الانتماء الثقافي والديني، متمردا على عناصر وقيم مجتمعه، مولع بثقافة الآخر، منسلخا من ثقافته المحلية.

***على المستوى الصحي:**

فمع الزيادة السكانية المتسارعة في بلادنا وما سيصاحبها من زيادة في الطلب الاجتماعي على الخدمات الصحية، وما سيقابلها من عجز في التغطية الصحية من قبل المؤسسات العمومية خاصة لفئة الأطفال في المناطق ذات الكثافة السكانية، وارتفاع تكلفة هذه التغطية عند المؤسسات الصحية الخاصة فمن المحتمل أن يتسبب ذلك مستقبلا في زيادة عدد الأطفال غير المستفيدين من حملات التلقيح المتعددة و المتلاحقة التي توفرها القطاعات الصحية العمومية، و ارتفاع نسبة وفيات الأطفال، و انتشار أكثر لحالات فقر الدم و أمراض الحساسية و نقص المناعة، و أمراض السرطان، وحتى الإعاقات بين هذه الفئة العمرية .

ورغم الخدمات التي تقدمها القطاعات المختلفة التابعة لوزارة الصحة فان هناك 30% من

أطفال الجزائر يعانون من سوء التغذية.

***على المستوى التشريعي والسياسي:**

رغم توقيع الجزائر على العديد من المواثيق الإقليمية والدولية الراعية والمدافعة على حقوق الطفل، فإن التجسيد الفعلي لهذه القوانين يعاني صعوبات جمة، كما أن جمعيات المجتمع المدني الفاعلة في مجال حماية حقوق الطفل تعيش العديد من التناقضات بين ما تطمح إليه من برامجها وبين قلة الموارد المالية وروتين الإدارة. ولا يمكن التقدم في المجال التشريعي لحماية حقوق الطفل الجزائري و الدفاع عنها مستقبلا إلا إذا تزامن مع نصوص المنظومة التشريعية لحقوق الطفل إرادة سياسية فاعلة ميدانيا .

وتركيزنا في هذه الورقة على الإيجاز و العمومية في هذه النظرة الاستشرافية و غلبة المآخذ و السلبيات عليها لحاضر الطفولة و مستقبلها في الجزائر، هو من باب حرصنا على هذه الفئة الغالية علينا و الثمينة في حياة و استمرار أي مجتمع و لا نرمي من وراء هذه النظرة الاستشرافية الحط أو التقيص من المجهودات المبذولة أو الشك في النوايا الحسنة للساشرين على رعاية و خدمة الطفولة في الجزائر، بقدر ما نعتبر مساهمة علمية متواضعة في دعم الجهود لتأمين غدا أفضل لفلذات أكبادنا .

المراجع المعتمد عليها في إعداد هذه الورقة:

- 1- دردوس مكي، الموجز في علم الإجرام، قسنطينة / الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 154، 155 .
- 2- عدنان الدوري، 1985، جناح الأحداث، الكتاب الأول - المشكلة و السبب - الكويت : ذات السلاسل، ص

149.

مواقع الانترنت:

http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=181007&version=1&t.. 19/10/2006
<http://www.womengateway.com/arwg/Algiers/wajh.htm> 19/10/2006
<http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1073> 19/10/2006